**الميثاق الفكري**

* ما دامت الديمقراطية في أحد مبادئها الأساسية تعني تدبير الاختلاف عن طريق تمجيد التعددية، تظل الأحزاب السياسية الأداة الضرورية وإن لم تكن الوحيدة لتفعيل المبدأ الديمقراطي.
* من تداعيات هذا المبدأ، أن الأحزاب السياسية تعتبر الآلية الوحيدة لعكس الإرادة الشعبية بحكم الصلاحية التي منحت لها في التمثيلية الشعبية وبحكم انفرادها بحق التنافس السلمي على السلطة، وإن كان هذا الطرح محط شك وتساؤل ونقذ على ضوء ما أفرزته التجربة الإنسانية من بروز حركة المجتمع المدني كقوة تعبوية مأثرة واقتحام الإعلام للمجال السياسي كفاعل وطرف في التوجيه المجتمعي.
* من ضمن الأسئلة المطروحة عن صواب حول هذه الصلاحيات الممنوحة انفرادا إلى الأحزاب السياسية على ضوء ما أفرزته التجربة من انحرافات وانزلاقات في تدبير واستغلال الانتداب الشعبي، يأتي السؤال المتعلق بالشرعية التي تستلهم منها تلك الأحزاب صلاحية الاستحواذ على مهمة التمثيلية الشعبية وبواقعية تحقق هذه التمثيلية بصفة عامة.
* وحيث أن ظهور الأحزاب السياسية جاء بإيعاز ليبرالي مواكبا بصفة لصيقة ومتزامنة بروز الفكر الاشتراكي، في إطار مواجهة فلسفية وفكرية وسياسية عنيفة وفي عدة أحيان درامية، فإنها بالتأكيد تأثرت بشكل كبير بالظروف التي كانت وراء نشأتها.
* ومن ضمن إفرازات تلك المرحلة أن الأحزاب السياسية ارتكزت في بنيتها على مبدأين أساسيين :
* الانفراد بمهمة ترجمة مصالح الشرائح الاجتماعية التي تعتقد الدفاع عن مصالحها إلى عمل سياسي باعتبارها تملك من دون غيرها الأدوات الفكرية والإيديولوجية للقيام بهذه المهمة مما خلق سلم طبيعي للاضطلاع بالمسؤولية داخلها،
* تغليب هاجس الحياة بجميع الأشكال الممكنة في مواجهة الصراعات ومحاولات النسف التي قد تتعرض لها مما أدى إلى تقديس الانضباط والخضوع والانصياع.
* في هذا الإطار، عمدت الأحزاب السياسية تاريخيا على تأسيس شرعيتها انطلاقا من التمكن الفكري لقاداتها ومن قدرتها على فرض قوتها الإيديولوجية على المجتمع، مما اتخذ على المستوى التنظيمي شكلا هيكليا هرميا وممركزا يتميز بالانضباط الصارم وتنطلق فيه التحاليل والبرامج والقرارات من فوق، فيما تلعب التنظيمات القاعدية دور الآلة التنفيذية وتمنح الزعامة والمسؤولية بناء على الشرعية الفكرية أو على الشرعية النضالية التاريخية أو هما معا.
* مع فشل التجربة الاشتراكية، تلاشت المعتقدات الدغمائية في الإيديولوجيات، تاركة المجال في المقابل إلى إعادة توزيع في المعتقدات السياسية حيث أخذت القيم مكان الحلم الإيديولوجي ومؤدية إلى توسع دائرة البحث عن مشاريع وسبل سياسية جديدة، أكثر ملائمة لواقع المجتمعات ولتعقد تناقضاتها، خاصة مع حلول العولمة وما أفرزته من مظاهر مجتمعية جديدة ومن تشردم في المفاهيم.
* وفيما تعددت الأسئلة حول معاني ومضامين مفاهيم كانت إلى وقت قريب محط إجماع فكري وفلسفي، عمقتها أكثر ظاهرة العولمة والثورة الإعلامية وما أدتا إليه من تحولات مجتمعية هائلة، أجمعت الإنسانية على يقين واحد القائل بأن الديمقراطية هي السبيل الأفضل والوحيد لتفادي استغلال الشعوب ولتحقيق التعايش بينها.
* مع التطور الإعلامي والتواصلي، توسعت كذلك دائرة التكوين والمعرفة والوعي وأضحى الطلب يتعاظم على المساهمة والمشاركة في إبداء الرأي.
* وفيما حاولت الأحزاب السياسية مسايرة هذا التوجه، منخرطة في المطالبة بالديمقراطية في المجتمعات، أبقت على شكلها التنظيمي التقليدي الذي يغيب عنه الطابع الديمقراطي، مما جعلها في تناقض صارخ ووضعها في موضع مسائلة.
* يعتبر ويؤمن حزب النهضة أن شرعية وجوده تبقى رهينة بنجاحه في رفع مثل هذه التناقضات ولو أنه يعرف يقينا أن مشروعا من هذا الحجم يتطلب العزيمة والجهد والوقت وأنه بالضرورة يندرج في مخطط تراكم التجارب.
* إن إشكالية التنظيم الحزبي تطرح على ضوء المهام التي يضطلع بها الإطار الحزبي والحداثة تتطلب الاجتهاد لصياغة هيكلة تنظيمية تساير التطور المجتمعي وتتلائم مع متطلباته.
* بالإضافة إلى توجه فلسفي معين يستلهم منه كيانه الفكري، يقوم الحزب السياسي على ثلاثة مبادئ رئيسية :
* التفاعل الدياليكتيكي مع المجتمع في عملية تأثير دائم ومتبادل،
* القدرة على استيعاب التناقضات المجتمعية لصياغة مشاريع سياسية تجيب عنها،
* التوفر على موارد بشرية مكونة ومؤهلة للقيام بالمهمتين السالفتين.
* إن التنظيم الحزبي آلية للقيام بالأدوار المختلفة التي يضطلع بها الجهاز الحزبي وما المواعيد الانتخابية إلا تتويج لعمل متواصل ومسترسل ومتفان تقوم به جميع أجهزة الحزب، وعلى رأسها التنظيمات المحلية.
* بالتالي، لا يكفي تأسيس تنظيمات محلية ما لم توضح من قبل كل المهام المرتبطة بها ونوعية الأعمال المنوطة بها وطريقة ضمان تجسيد تلك المهام والمنهجية المعتمدة لتكوين الأجهزة الساهرة على نشاط التنظيم وكيفية ضمان إسهام الجميع في أنشطته.
* لا شك أن النظام الأساسي الذي اعتمده الحزب غني بالأفكار وبالتدابير العملية الجريئة التي تعلن بما لا يدع مجالا للشك عن الإرادة الراسخة في إنشاء حزب سياسي من نوع جديد، يتفاعل بشكل إيجابي مع كل التطورات التي عرفها الفكر السياسي العالمي ويتعامل بنوع من البراغماتية مع التحولات التي شهدها المجتمع المغربي.
* لا يستطيع الحزب بلوغ مراميه دون زرعه لدى جميع أعضائه الشعور اليقين بالمساهمة في أطوار حياة الحزب. ولن يتأتى ذلك ما لم يتم الإفساح المجال للمشاركة على جميع المستويات، مما يعني التوفر على هيكل ديمقراطي حقيقي.
* وحيث أن الحاجز بين الديمقراطية والفوضى ضئيل للغاية، فلا تستساغ أية ديمقراطية ما لم تنبني على قواعد متينة وصلبة.
* تقوم القواعد الديمقراطية التي يتبناها حزب النهضة على :
* وحدانية وصدق الإيمان بالقيم والمبادئ التي يقوم عليها الحزب،
* التعاقد الذي يؤسس لجميع العلاقات بين أعضاء الحزب والتشريع الذي يؤطر لها،
* التواصل الذي يمنح للجميع حق بلوغ الأخبار والمعلومات والمعطيات،
* مقابل الحقوق الممنوحة للجميع، هناك الواجبات التي تخضع للمحاسبة،
* كل هيئة تقريرية تخضع في تشكيلها القانوني إلى التمثيلية وفي تسييرها للمراقبة من قبل هيئة أعلى منها وفي مصيرها لحكم التصويت والاقتراع،
* وتقوم المبادئ التنظيمية لحزب النهضة على:
* الاستقلالية التنظيمية،
* الاستقلالية المالية،
* خدمة المواطنين والتكفل بمشاكلهم،
* الحيوية التنظيمية،
* الاستقلالية في اختيار المرشحين للانتخابات الوطنية وفق المساطير المحددة من طرف الأجهزة التقريرية للحزب.
* يعتبر الحزب أن الانتماء له يخضع لقرار شخصي تتحكم فيه اعتبارات فكرية وأخلاقية معينة وبالتالي فإن مسطرة الانضمام للحزب تضم بالضرورة التزاما شخصيا لصاحب الطلب. وفي هذا الصدد، لا تقبل الانخراطات الجماعية.
* يصدر المكتب السياسي نشرة داخلية تعنى بالإخبار حول المبادرات التنظيمية التي يقوم بها الحزب وحول الأنشطة ذات الصلة.